هل يمكن أن تنجح صيغة هلسنكي في الشرق الأوسط؟

بقلم:
د. عمرو حمزاوي ○

تبدو منطقة الشرق الأوسط اليوم في أمسّ الحاجة إلى مراجعة جذرية للطريقة التي تتعامل بها دولها والقوى الدولية الفاعلة فيها مع قضايا الأمن والصراع. فالحروب المتتالية، والتوترات الممتدة، والتدخلات العسكرية، وتعدد الفاعلين المسلحين، وتراجع الثقة بين الدول، كلها تؤكد أن الاستمرار في إدارة أزمات المنطقة من خلال القوة العسكرية لم يعد قادرًا على إنتاج استقرار مستدام، بل إن بعض هذه الأدوات أصبح جزءًا من المشكلة أكثر منه جزءًا من الحل. ومن هنا تبرز الحاجة إلى التفكير جديًا في إطلاق «عملية هلسنكي شرق أوسطية» تستلهم تجربة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، من دون أن تستنسخها حرفيا، بهدف بناء إطار إقليمي للحوار والتفاوض وحل الصراعات أو احتوائها، ووضع قواعد ومبادئ مشتركة تضبط سلوك الدول وتحد من مخاطر الانزلاق المتكرر إلى الحرب.

الفكرة الأساسية في عملية هلسنكي ليست إنشاء حلف عسكري جديد، ولا إقامة مؤسسة إقليمية ذات صلاحيات فوق سيادة الدول، وإنما توفير منصة سياسية ودبلوماسية دائمة تجمع الخصوم قبل الأصدقاء، وتتيح لهم مناقشة مصادر التهديد ومخاوف الأمن المتبادل وقضايا الحدود والسيادة والتسلح والتدخلات الخارجية والنزاعات الإقليمية. وهذا تحديدًا ما تحتاج إليه منطقة الشرق الأوسط التي تعاني، على الرغم من كثرة التحالفات والضمانات الأمنية الخارجية، من غياب ترتيبات للأمن الجماعي تستطيع من خلالها دول المنطقة إدارة تناقضاتها بصورة مؤسسية ومنتظمة.

لقد أثبتت التطورات الأخيرة أن الاعتماد المفرط على القوى الخارجية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لتوفير الأمن الإقليمي لم يعد كافيًا. فالولايات المتحدة تظل القوة الأكثر قدرة عسكريًا واقتصاديًا ودبلوماسيًا على التأثير في الشرق الأوسط، لكن سياساتها خلال السنوات الأخيرة أظهرت أن وجودها العسكري لا يعني بالضرورة إنتاج الأمن لجميع دول المنطقة. وعندما تنخرط واشنطن نفسها في صراع عسكري مع إيران، أو عندما تستخدم القوة إلى جانب حلفائها في إدارة أزمات المنطقة، تتحول القوة الخارجية التي يفترض أن توفر الردع والاستقرار إلى طرف مباشر في النزاع.

وهنا يصبح السؤال الضروري: كيف يمكن بناء أمن إقليمي مستدام إذا كان أمن المنطقة مرتبطًا في جوهره بقرارات قوة خارجية قد تتغير حساباتها من إدارة أمريكية إلى أخرى؟

المشكلة لا تقتصر على الولايات المتحدة. فإسرائيل وإيران أصبحتا، بدرجات مختلفة، مصدرين مستمرين لعدم الاستقرار الإقليمي بسبب اللجوء المتكرر إلى القوة العسكرية وتوسيع ساحات المواجهة واستخدام الفاعلين المسلحين وغير الدوليين في إدارة الصراعات. والنتيجة أن المنطقة أصبحت أي حرب محدودة يمكن في أي لحظة أن تتحول إلى حرب أوسع.

ومن ثم فإن المطلوب ليس البحث عن قوة إقليمية مهيمنة جديدة، وإنما الانتقال تدريجيًا من منطق توازن القوى إلى منطق الأمن المشترك. وهذا هو الدرس الأهم الذي يمكن استخلاصه من تجربة هلسنكي الأوروبية. فقد انطلقت العملية الأوروبية في سياق بالغ الصعوبة، بين معسكرين متنافسين في الحرب الباردة، ولم يكن هناك آنذاك ما يوحي بإمكان تحقيق ثقة حقيقية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والدول الأوروبية. ومع ذلك، أدى إنشاء مسار تفاوضي مستمر إلى تطوير مجموعة من المبادئ المتعلقة باحترام السيادة وعدم استخدام القوة وتسوية النزاعات والتعاون الاقتصادي والإنساني، وأسهم في خلق بيئة سياسية أكثر قابلية لإدارة التنافس والحد من مخاطر المواجهة.

لا يعني ذلك أن الشرق الأوسط هو أوروبا، أو أن ظروف السبعينيات يمكن نقلها إلى المنطقة كما هي. فالشرق الأوسط أكثر تعقيدًا من حيث طبيعة النزاعات، وتعدد الفاعلين، في ظل ضعف المؤسسات الإقليمية، ووجود قضايا مثل القضية الفلسطينية والبرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج والحروب الأهلية والتدخلات الخارجية. كما أن بعض النزاعات في المنطقة ذات طبيعة أيديولوجية أو دينية أو طائفية، بينما كانت عملية هلسنكي الأوروبية تدور بصورة أساسية حول صراع جيوسياسي بين دول ومجموعات من الدول. لكن اختلاف الظروف لا يلغي صلاحية الفكرة الأساسية: الخصوم الذين لا يستطيعون الاتفاق على كل شيء يستطيعون، في كثير من الأحيان، الاتفاق على قواعد تمنع الأسوأ.

ولهذا يمكن أن تبدأ عملية هلسنكي شرق أوسطية من مجموعة محدودة من المبادئ. في مقدمتها الالتزام بعدم استخدام القوة لتغيير الحدود أو فرض الإرادة السياسية على الدول الأخرى، واحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، وعدم دعم الجماعات المسلحة التي تستهدف زعزعة استقرار الدول، والامتناع عن استهداف البنية التحتية المدنية، وحماية حرية الملاحة والممرات المائية الدولية، واللجوء إلى الوساطة والتفاوض قبل استخدام القوة، فضلا عن تطوير آليات للإنذار المبكر وإدارة الأزمات.

ويمكن أن تكون الدول العربية الوازنة في المنطقة هي الطرف الأكثر قدرة على الدفع في هذا الاتجاه. فمصر والسعودية، إلى جانب دول عربية أخرى، تمتلك مصالح مباشرة في خفض مستوى الصراع الإقليمي، كما تمتلك بدرجات متفاوتة قنوات اتصال مع الأطراف المختلفة. ولا يعني ذلك أن تكون العملية عربية مغلقة، بل على العكس، ينبغي أن تضم منذ البداية إيران وتركيا إلى جانب الدول العربية المعنية، وأن تتيح كذلك مشاركة القوى الدولية المؤثرة بصفة داعمة أو مراقبة، وليس بديلا عن الإرادة الإقليمية.

والأهم أن عملية كهذه يجب ألا تشترط حل جميع القضايا الكبرى قبل إطلاقها. فإذا اشترطنا أولا حل القضية الفلسطينية أو إنهاء التوتر الإيراني الخليجي أو تسوية كل النزاعات العربية الداخلية، فلن تبدأ العملية أصلا. الأفضل أن تبدأ من إدارة الخلافات ثم الانتقال تدريجيا إلى احتوائها، ومن بناء إجراءات الثقة إلى الاتفاق على قواعد أوسع. فالدبلوماسية لا تنجح دائما لأنها تنهي الخلافات، وإنما قد تنجح لأنها تمنع الخلاف من التحول إلى حرب.

ومن هنا تأتي أهمية أن تتضمن العملية مسارات متوازية. مسار للأمن الإقليمي، يناقش التسلح والصواريخ والطائرات المسيرة والأسلحة النووية والكيميائية ومخاطر الانتشار العسكري. ومسار للملاحة وأمن الممرات البحرية، بما في ذلك الخليج وباب المندب والبحر الأحمر، لأن تحويل الممرات الدولية إلى ساحات صراع يهدد المنطقة والاقتصاد العالمي معا. ومسار لتسوية النزاعات، يركز على فلسطين واليمن وسوريا ولبنان والعراق وغيرها من بؤر التوتر. ومسار للتعاون الاقتصادي والطاقوي والبيئي، لأن الأمن لا يمكن فصله عن المصالح المشتركة التي تجعل الحرب أكثر كلفة والسلام أكثر فائدة.

وقد يبدو إطلاق عملية هلسنكي شرق أوسطية في اللحظة الراهنة طموحًا زائدًا عن الحد، خصوصًا في ظل الحروب والتوترات الحالية. غير أن المفارقة أن صعوبة اللحظة هي نفسها التي تجعل الحاجة إلى مثل هذه العملية أكثر إلحاحًا. فالمنطقة لم تعد تحتمل استمرار إدارة أزماتها بالوسائل العسكرية وحدها. وكل حرب جديدة تفتح الباب أمام حرب أخرى، وكل تدخل عسكري ينتج رد فعل، وإذا استمر هذا النمط، فسوف يصبح الاستقرار استثناء والحرب قاعدة.

ولا ينبغي أيضًا أن تكون عملية هلسنكي بديلًا عن ترتيبات أمنية ثنائية أو متعددة الأطراف بين دول المنطقة. فهذه الترتيبات قد تكون ضرورية في المدى القصير، لكن الفرق أن التحالفات عادة ما تقوم على تحديد خصم أو مصدر تهديد، بينما يقوم الأمن الجماعي على فكرة أكثر اتساعا: أن أمن دولة لا ينبغي أن يتحقق على حساب أمن دولة أخرى.

إن الشرق الأوسط يحتاج في نهاية المطاف إلى الانتقال من السؤال التقليدي: من يستطيع أن ينتصر في الصراع؟ إلى سؤال أكثر عقلانية: كيف يمكن منع الصراع من الوصول إلى الحرب أصلا؟ وهذا التحول لا يمكن تحقيقه بالقوة وحدها، وإنما من خلال إنشاء قواعد للحوار والتفاوض والوساطة، وإدراك أن بقاء جميع الأطراف في المنطقة أقل كلفة من سعي كل طرف إلى إخضاع الآخرين.

ولعل مصر تستطيع أن تضطلع بدور مهم في الدفع نحو هذه الرؤية، بحكم موقعها وثقلها العربي وعلاقاتها مع مختلف الأطراف وخبرتها الطويلة في الوساطة وإدارة الأزمات. لكن الدور المصري الأفضل ليس قيادة محور جديد، وإنما الدفع باتجاه إطار إقليمي مفتوح لا يستثنى أحدًا، ويضع المصالح الأمنية المشتركة فوق حسابات الاستقطاب.

في النهاية، لا تكمن قيمة «هلسنكي الشرق الأوسطية» في الاسم بقدر ما تكمن في الفكرة التي يمثلها. نحن بحاجة إلى عملية طويلة النفس، تبدأ بالحوار وتنتهي، إذا نجحت، إلى بناء منظومة إقليمية للأمن الجماعي. وقد لا تؤدي هذه العملية إلى إنهاء صراعات الشرق الأوسط في سنوات قليلة، لكنها تستطيع أن تجعل الحرب أقل احتمالًا، والتفاوض أكثر حضورًا، والوساطة أكثر فاعلية، واستخدام القوة أكثر كلفة سياسيًا.

لقد جرب الشرق الأوسط الحروب والتحالفات والردع والاعتماد على القوى الخارجية لعقود طويلة، ولم ينتج ذلك استقرارًا مستدامًا. وربما آن الأوان لتجربة شيء مختلف: أن تجلس دول المنطقة، حول طاولة واحدة، لا لكي تتفق على كل شيء، وإنما لكي تتفق أولا على ألا تسمح لخلافاتها بأن تدمر أمنها ومستقبلها المشترك. تلك هي الفكرة الجوهرية التي يمكن أن تجعل من إطلاق عملية هلسنكي شرق أوسطية ليس مجرد مبادرة دبلوماسية جديدة، وإنما بداية تحول حقيقي من إدارة الصراعات بالقوة إلى إدارتها بالحوار وبناء أمن اقليمي يقوم، تدريجيا، على التفاهمات الجماعية.

○ أستاذ العلوم السياسية
في جامعة القاهرة

معركة الزيدي مع الحيتان الكبيرة في العراق

بقلم:
رمزي ميركاني ○

منذ الساعات الأولى لفجر الأحد، 28 يونيو 2026، والشارع العراقي يعيش حالة من الترقب المشوب بالحذر، يراقب شباك رئيس الوزراء علي الزيدي وهي تُرمى في بحر المؤسسات المتخم بالأسرار. العملية التي أُطلق عليها «صولة الفجر» لم تكن مجرد حملة مداهمات روتينية، بل كانت زلزالًا سياسيًا أطاح بعشرات الرؤوس من نواب ومسؤولين تنفيذيين وقادة قوى سياسية، في مشهد لم يألفه العراقيون منذ عام 2003 بجدية وحجم كهذين.

ومع وصول عدد المعتقلين إلى أكثر من ستين، واتساع قائمة المطلوبين لتشمل مئات الأسماء، يبرز السؤال الجوهري الذي يقض مضاجع العراقيين: هل نحن أمام عملية تطهير حقيقية ستطال الحيتان الكبيرة، أم أننا بصدد مسرحية جديدة تنتهي بالتضحية بـ(السردين) لإنقاذ القروش؟

ما كشفته المداهمات التي قادها جهاز مكافحة الإرهاب لم يكن مجرد أرقام، بل كان صدمة بصرية وأخلاقية. صور القصور الفارهة، والخيول الثمينة، وأكياس الدولارات والدنانير المخبأة في المزارع والبيوت، كشفت عن الوجه القبيح لمنظومة الفساد؛ لأن الفساد في العراق لم يعد مجرد سرقات فردية، بل تحول إلى كيان عضوي يمتد في شرايين الدولة، حيث يعيش نصف السكان تحت خط الفقر بينما تتكدس أطنان الذهب والسيارات الفارهة في خزائن المحميين سياسيًا.

تتباين الرؤى حول شخصية علي الزيدي ودوافعه؛ فبينما يراه البعض بطلًا يحاول استعادة هيبة الدولة، يرى آخرون أن من السذاجة التعامل معه كمنقذ خارجي؛ فالزيدي هو ابن هذه المرحلة، ورجل أعمال برز داخل النظام وتحرك في شبكاته. وهنا تبرز ثلاثة سيناريوهات: فإما أنه وجه جديد سُوّق لامتصاص الغضب الشعبي، أو أنه يدير مرحلة انتقالية بتفاهمات داخلية وخارجية لمنع الانهيار الاقتصادي، أو أنه شريك براجماتي للولايات المتحدة التي تسعى إلى ضبط القطاع المالي العراقي وتجفيف منابع نفوذ معينة.

في خضم هذا التلاطم، تبرز حقيقة مُرّة: أن تقوم بنصف ثورة ضد الكبار يعني أنك تحفر قبرك بيديك، وأن تكتفي بصيد الأسماك الصغيرة يعني أنك ستكون الوجبة التالية لأسماك القرش. هذه الحقيقة تعكس مخاوف الشارع من أن تتوقف الحملة عند حدود الخطوط الثانية والثالثة، بينما تظل الرؤوس الكبيرة التي تمتلك النفوذ الحقيقي والحماية الحزبية بعيدة عن الملاحقة. فالاكتفاء بصغار الموظفين أو النواب التابعين لن يحل المشكلة، بل سيعطي الحيتان حصانة أكبر للتمادي مستقبلًا.

لعل أخطر ما تسرب في هذه الحملة هو حديث الزيدي عن إمكانية إجراء تسويات تتضمن إعادة الأموال مقابل وقف الملاحقات، مثلما حدث في قضية سرقة القرن مع المتهم الرئيسي نور زهير. هذا الطرح قوبل برفض قانوني وشعبي واسع؛ لأن التسوية هي بداية لتطبيع الفساد. فالدولة التي تتفاوض مع اللصوص تضعف هيبتها، وترسل رسالة مفادها أن سرقة المال العام هي مغامرة تجارية مضمونة الربح؛ فإن فُضح السارق، أعاد جزءًا من المال واحتفظ بالباقي وبحريته. التسوية في بيئة تفتقر إلى الثقة المؤسسية ليست حلًا، بل هي مخرج آمن لحماية الرؤوس الكبيرة وإغلاق الملفات الحساسة.

لا يمكن عزل «صولة الفجر» عن الصراع السياسي الداخلي والضغوط الدولية. يرى مراقبون أن الحملة قد تكون محاولة لتقليم أظافر الخصوم، خاصة مع تركز الاعتقالات في شبكات محسوبة على قوى سياسية معينة. كما أن الضغط الأمريكي، المتمثل في ضرورة ضبط النظام المالي ومنع غسل الأموال، يلقي بظلاله على تحركات الزيدي. فالولايات المتحدة، كما يرى البعض، لا تستثمر في الأشخاص بل في النتائج التي تضمن استقرار استثماراتها ومصالحها في المنطقة.

يقف العراق اليوم أمام لحظة تاريخية فارقة؛ فإما أن تتحول «صولة الفجر» إلى بداية لنهضة مؤسسية تطبق قانون «من أين لك هذا؟» على الجميع دون استثناء، أو أن تذوب في دهاليز المحاصصة والمغانم وتتحول إلى مجرد حركة تخديرية للرأي العام.

إن القبول الشعبي الواسع للحملة هو تفويض مشروط؛ فالمواطن الذي ينتظر راتبه بقلق لم يعد يقبل برؤية السردين في الأصفاد بينما الحيتان تبارك الحملة في بياناتها وتخطط لابتلاع رئيس الوزراء في اجتماعاتها المغلقة. وكما فسر البعض تحليق الطائرة المسيّرة فوق مقر الزيدي كرسالة تهديد، فإن الرسالة الأقوى يجب أن تأتي من القضاء العراقي: لا حصانة، لا تسويات، ولا استثناءات. فالعدالة الناقصة هي ظلم مكتمل، والفساد الذي لا يُجتث من جذوره سيعود لينمو أكثر شراسة وفتكًا.

السؤال الآن ليس: من سيعتقل غدًا؟ بل: هل يمتلك الزيدي الشجاعة لمواجهة القرش في مكمنه؟ الأيام القادمة هي التي ستحدد ما إذا كانت هذه صولة فجر حقيقية، أم مجرد سراب سينقشع ليجد العراقيون أنفسهم أمام الوجوه ذاتها، ولكن بأساليب نهب أكثر احترافية.

○ كاتب صحفي عراقي

دور الأحرار والشعوب في مقاومة الاستعمار الجديد

بقلم:
جعفر العلوني ○

من الوجوه الجديدة لليمين المتطرِّف التي تجتاح العالم، وصولاً إلى الخطابات السياسية السيليكونية المتزيّنة بكماليات الحداثة والأمن والكفاءة والتطوّر والتكنولوجيا، والتي ليست، جوهرياً، إلا خدمةً لأهداف استعمارية جديدة، نشهد اليوم دروس التاريخ القاسية والمتكرّرة، نشهد اليوم خيانة جوهر فكرة الاستقلال والأوطان والإنسان الحر.

وتتجسد هذه الخيانات في أمور كثيرة: في قبول الإبادات الجماعية على تنوعها، بدءاً من الإبادة الجماعية من غزة، وفي إضفاء الشرعيات على احتلال الأراضي، وفي تبرير الحروب والعدوان، وفي تسويغ الهروب من الأوطان وتبريرها باسم الهجرات، وفي عدم التصدي للقوى الإمبريالية المحتلة ومع من يسفك الدم وينهب الثروات ويدمّر الذاكرة، وفي تدمير شعوب وتهجيرها وسلب مواردها، وفي خرق القوانين الدولية، وإثارة الفتن، وتعميم لغة الطائفية، وترسيخ ثقافة العنف، وتعميم الثقافة الاستهلاكية، وتكريس الحروب الكونية والمتواصلة، واحتكار الحقيقة بوصفها سلعة من بين السلع.

يتحوّل هذا العالم إلى سجن كبير. وما نعيشه ليس تغيّراً في الاتجاه السياسي. إنّه إهانة مباشرة ومدروسة للإرث التاريخي لنضال الأحرار ضدّ كل أشكال الطغيان وضدّ أنواع الاستعمار كلّها؛ خصوصاً هذا الاستعمار الجديد الذي يرسم خرائطنا التي نعيشُ فيها، ويقسِّمها، ويوزعها علينا كيفما يشاء ومتى يشاء.

إنه المشهد الأخير من حضورنا. المشهد الأخير من موتنا شعوباً. والكل مستعدٌّ كي يسدل الستار علينا، الكل يهيئ اللمسة الأخيرة من أجل موتنا. فماذا نفعل؟ هل نواصل النوم والنهوض والشراب والطعام؟ هل نتابع الهرب؟ هل نستسلم لمشهد زوالنا؟ هل نستسلم لهذا كله ونقول لحناجرنا أن تصمت أو أن تختنق غمغمةً؟

المقاومة هي الشيء الوحيد الذي يثبت أن الحياة الصحيحة ممكنة. وهي الوحيدة القادرة أن تعطي للإنسان العربي وجهاً يقترن بالشمس.

ثمة حاجة كبيرة إلى المقاومة. ولا أقصد هنا مقاومة السلاح فحسب، التي هي ضرورة وجودية وحقٌّ شرعيٌّ وقانوني أمام أي احتلال خارجي غاشم يسلب الأراضي ويقتل الأطفال والنساء والأبرياء. أقصد أيضاً المقاومة الواعية التي تعيدُ النظر في كلّ شيء. وكل شيء في عالمنا العربي لإعادة النظر. أقصد المقاومة التي تغيّر إطارنا الذهني وتغلّبنا على مخاوفنا وعلى ما جعلنا نفقد العادة على مواجهة المخاطر والأسئلة، وهو نفسه ما جعلنا نفقد العادة على الحياة.

حقاً، تحوَّل عالمنا إلى سجن كبير، وثمة حاجة كبيرة إلى المقاومة، ومهمة الأحرار في هذا العالم هي تقويض جدران هذا السجن الكبير، وهدمها، ومن أجل ذلك لا بدَّ من المقاومة، والمقاومة هنا ابتكار. إنها ابتكارٌ للحرية، وكلّ حرية هي مخاطرة، والمبدعون والمقاومون والمفكّرون الأحرار يجب أن يكونوا المحاربين الأوائل الذين يخاطرون ويحاربون القيود وطرائق التفكير المحبطة، يجب أن يكونوا المقاومين الأوائل ضد أشكال الاستعمار الجديد. والمقاومة التي نحتاج إليها يجب أن تتجاوز السياسة والاقتصاد وصولاً إلى البُنى الأساسية للحياة، خصوصا حياتنا العربية السائدة، يجب أن تصل إلى عمق الأعماق النفسية والعقلية والاجتماعية والدينية والثقافية فيها.

لقد صار ضرورياً تغيير إنساننا العربي من الداخل لكي تصبح المقاومة فعّالة ومؤثرة.

إن المقاومة عمق وتأسيس. هي تدشين لحياة جديدة ولعالم جديد. إنها خيار صعب، لا سيما أنَّ كلاً منا من حوله حرب عليه.. حرب ثقافية واجتماعية ونفسية وسياسية. فإما أن نمضي حياتنا في هذه الحرب إلى الموت، وإما أن نقاوم. والمقاومة هنا تحتاج إلى وعي عميق وشقيّ. فإما أن نستأصل ما يسلبُنا الحياة وإما أن نُستأصل. والمقاومة هي الشيء الوحيد الذي يثبت أن الحياة الصحيحة ممكنة. وهي الوحيدة القادرة أن تعطي للإنسان العربي وجهاً يقترن بالشمس.

○ شاعر وصحفي سوري

فلسطين والمشروع الوطني لمواجهة التهديد الوجودي

بقلم:
د. مصطفى البرغوثي ○

لا يمر يوم من دون أن تشهد الضفة الغربية عديداً من هجمات المستعمرين المستوطنين الإرهابية، التي تجاوزت كل الحدود، ووصلت إلى ارتكاب جرائم القتل المباشر للفلسطينيين العزّل، بمشاركة جيش الاحتلال الذي يحمي المستعمرين الإرهابيين ويساندهم. ولا يوجد لأي فلسطيني اليوم أمن أو حماية من الإرهاب الاستيطاني أو من قمع جيش الاحتلال.

وليست اعتداءات الإرهابيين المستوطنين معزولة، بل تمثل حلقة في سلسلة من الإجراءات، تنفذها حكومة إسرائيل ومنظومتها الاستعمارية الإحلالية، لتحقيق ثلاثة أهداف: ضم الضفة الغربية وتهويدها بالكامل عبر التوسّع الاستيطاني.

تدمير مقومات الحياة الاقتصادية والصحية والتعليمية والجغرافية، سواء في قطاع غزّة أو الضفة الغربية، بهدف تنفيذ الحلم الصهيوني العنصري بطرد سكانها أو إجبارهم على الهجرة، لتحقيق التطهير العرقي الشامل في محاولة لاستكمال نكبة 1948 بنكبة أكبر وأخطر. تدمير الوجود الفلسطيني على أرض فلسطين التاريخية، وتصفية حقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في الحرية وتقرير المصير.

قبل »7 أكتوبر« (2023)، وبشكل خاص بعده، بلورت إسرائيل منظومة من الإجراءات الموجهة لضرب مقومات الوجود الفلسطيني ومصادر حياته، منها: استمرار حرب الإبادة على قطاع غزّة، ورفض الالتزام بوقف إطلاق النار، وتدمير كل بنيان في المنطقة التي يحتلها الجيش الإسرائيلي، والتي تصل إلى حدود 70% من القطاع، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، وسد الطريق على أي مشاريع لإعادة الإعمار، وفرض حصار مطلق يترافق مع استمرار القادة الإسرائيليين في إطلاق الدعوات إلى تهجير سكان قطاع غزّة... التوسع الاستيطاني الاستعماري المتسارع لتحويل الضفة الغربية إلى أرض يهودية وعزل الفلسطينيين في جيتوهات ومعازل لا رابط أو تواصل بينها. وإطلاق يد الإرهاب الاستيطاني الذي نجح في ترحيل 120 تجمعاً سكانياً ومحاصرة عشرات التجمعات الأخرى... تقليص 70% من موازنة السلطة الفلسطينية، من خلال مصادرة ستة مليارات دولار من عائدات الضرائب التي يدفعها المواطنون الفلسطينيون، ما جعل السلطة عاجزة تماماً عن أداء التزاماتها تجاه المواطنين والموظفين والمورّدين الخارجيين، حتى وصل الأمر إلى غياب شبه تام لأدوية المرضى وعجز عن دفع كامل رواتب العاملين... تجريد السلطة الفلسطينية من كل صلاحياتها الأمنية والسياسية، واستباحة المناطق التي يفترض أنها مسؤولة عنها، ومن دون قدرة من جانبها على مقاومة هذه الاستباحة أو حماية المواطنين العزل من إرهاب المستوطنين... العمل المنهجي على تدمير وكالة الغوث (أونروا)، بحرمانها من مصادر دخلها، وتدمير (وإغلاق) منشآتها، والعمل على تقليص قدرتها على تلبية احتياجات المخيمات واللاجئين الفلسطينيين الصحية والتعليمية والاجتماعية، مع تدمير خطير لمخيّمات بكاملها وخطة لإزالتها من الوجود في إطار تصفية حقوق اللاجئين الفلسطينيين وفي مقدمتها حق العودة.

يضاف إلى ذلك كله الهجوم المنهجي على الجمعيات والمؤسسات الأهلية الفلسطينية التي تسهم في دعم صمود الفلسطينيين عبر تلبية احتياجاتهم الصحية والتعليمية، وإغلاق مكاتب معظم المنظّمات الدولية الأهلية ومراكزها وسحب تراخيصها لمنعها من تقديم الدعم والإسناد للفلسطينيين... فصل ما يزيد على 225 ألف عامل فلسطيني وإغراق الاقتصاد الفلسطيني بالبطالة... تصعيد عمليات الاعتقال والبطش، والتنكيل بالأسرى الفلسطينيين... محاولة السيطرة على وسائل الاتصال الاجتماعي بالتعاون مع مالكي معظمها لمنع وصول المعلومات عما يجري من اضطهاد في فلسطين لشعوب العالم بعد انكشاف فضيحة الإبادة الجماعية... الهجوم بالتنسيق مع أطراف دول أخرى على الحكومات والدول المناصرة للشعب الفلسطيني ومحاولة إسقاط تلك الحكومات، كما جرى في سلوفينيا وكولومبيا.

وهناك كذلك استخدام الإدارة الأمريكية للهجوم على مؤسّسات العدالة الدولية، مثل محكمتي الجنايات والعدل الدوليتين ومسؤولي منظّمات حقوق الإنسان. استخدام التصعيد العسكري مع دول المنطقة كلبنان وسورية لجذب الانتباه عن ما يجري في فلسطين من جرائم ومخططات خطيرة.

إن ما يواجهه الشعب الفلسطيني ليس إجراءات عابرة، أو تصعيد مؤقت، أو مجرّد عدوانية حكومة فاشية يتحكّم فيها المستوطنون الإرهابيون، بل تهديد وجودي واستراتيجية اقتلاع لن تتوقف حتى لو سقطت حكومة نتنياهو، واستبدلت بأحزاب المعارضة الصهيونية. قد تتغيّر وتيرة بعض الإجراءات لكن المضمون سيبقى كما هو، والدليل أن هذه الأحزاب ترفض إنهاء الاحتلال، أو قيام دولة فلسطينية، أو تفكيك المستعمرات الاستيطانية، أو وقف كامل لحرب الإبادة على قطاع غزّة.

لا يقف اليوم في وجه مخطط الإبادة والتهجير إلا صمود الشعب الفلسطيني وبسالته وبطولته، سواء في الداخل أو في قطاع غزة أو الضفة الغربية، المصر على التمسك بالبقاء في وطنه وإفشال النكبة الثانية.

لكن الصمود وحده لا يكفي إن لم يترافق مع أمرين: استراتيجية وطنية فلسطينية موحدة، وقيادة وطنية موحدة، وتصعيد حقيقي لإجراءات فرض العقوبات والمقاطعة على منظومة الاحتلال والاستيطان والاستعمار الإحلالي.

وأول خطوة في اتجاه بناء استراتيجية موحدة وفعّالة تحقّق تغييراً حقيقياً في ميزان القوى، هي التخلي عن أوهام الماضي، وهم أوسلو ووهم إمكانية الوصول إلى حلول وسط مع منظومة الاستعمار الإحلالي، ووهم المراهنة على الإدارة الأمريكية، المنحازة بالكامل إلى إسرائيل، والإجماع على تبنّي روح الكفاح الوطني التحرّري ونهجه. ولا يمكن للصمود الوطني أن يتعزّز إن لم تقدّم القيادة الوطنية الموحدة المرجوّة النموذج في حشد طاقات كل مكونات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج لإسناد البقاء في فلسطين، ودعم صمود الناس صحّياً وزراعياً وتعليمياً واجتماعياً، وإيجاد فرص عمل لأجيال الشباب الذين يشعرون بالضياع وانعدام الأمل والأفق.

باختصار، نحن في حاجة إلى مشروع وطني جامع وشامل جديد، عنوانه الصمود والبقاء وإفشال مؤامرات الترحيل والتهجير والتطهير العرقي، واستنهاض طاقات الشعب الفلسطيني في كل مكان، ومحاصرة الإرهاب والقمع الاستيطاني بالعقوبات والمقاطعة والتضامن الدولي.

إنه مشروع هدفه إسقاط ليس فقط الاحتلال ونظام الأبارتهايد العنصري، بل أيضاً كل مشروع الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الذي ينسف أي إمكانية للسلام والعدالة، وينفي بطبيعته إمكانية التعايش معه.

○ الأمين العام لحركة
المبادرة الوطنية الفلسطينية